المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الأصالة والمعاصرة
عدد ف.ك. ٨٦/أك/2015

الرباط في : 22 دجنبر 2016

إلى

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول حرمان بعض الطلبة من شهادة التسجيل في ماستر حقوق الإنسان بكلية الحقوق أكدال.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين نلتمس منكم رفع **السؤال الكتابي** التالي إلى **السيد وزير التعليم العالي و البحث العلمي المحترم.**

السيد الوزير المحترم،

لقد سبق لفريقنا أن وجه سؤالا آنيا حول المشاكل التي يعاني منها طلبة ماستر حقوق الإنسان بتاريخ 8 يونيو 2015، أثرنا خلاله المشاكل التي يعاني منها طلبة هذا الماستر جراء الخروقات الناتجة عن سوء التسيير و التدبير، طالبنا من خلاله وضع حد لهذه التجاوزات و اتخاذ تدابير عاجلة لإعادة الاعتبار لماستر حقوق الإنسان تحقيقا للفلسفة البيداغوجية التي حكمت إنشاءه.

لكن للأسف السيد الوزير المحترم لم تتفاعلوا بشكل إيجابي مع سؤالنا، ولم تنصفوا الطلبة، و آثرتم فتح المجال للتمادي الممارس من طرف عميد الكلية، و هو ما أنتج بيئة داخل المؤسسة الجامعية حاضنة للتوتر و الأجواء المشحونة مع الأساتذة و الطلبة في كلية لها قيمتها ورمزيتها الكبرى، تستوجب من من أسندت له مسؤولية إدارتها استحضار هذه الرمزية، و ليس إنتاج مثل هذه الممارسات اللاتربوية و التي تشكل نشازا داخل الوسط الجامعي و الأكاديمي.

و نحيطكم علما السيد الوزير المحترم أن آخر ما قام به هذا المسؤول في إطار معاندته اللامبررة و غير المقبولة، حرمان بعض الطلبة من ماستر حقوق الإنسان من شواهد التسجيل برسم الفصل الثالث (S 3) و ذلك

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - فريق الأصالة والمعاصرة

انتقاما منهم ، و محاولة منه للضغط عليهم و ثنيهم عن المضي قدما في اللجوء إلى القضاء ضد إدارة الكلية بعد فضيحة نتائج الفصل الثاني التي منحت خلالها الإدارة 40 صفرا للطلبة ثم سمحت بعد ذلك لبعضهم بإجراء الدورة الاستدراكية.

السيد الوزير المحترم، كنا نظن أن هذا النوع من الأساليب في التهديد و الوعيد لم يعد لها وجود في مرحلة ما بعد دستور 2011 الذي يلزم الإدارة بتعليل قراراتها، و يمنح لجميع المواطنين الحق في اللجوء إلى القضاء و الذي تكرسه أيضا الممارسة الاتفاقية لبلادنا، بل و أن الجسم البيداغوجي للماستر المتخصص في حقوق الإنسان بذل مجهودا كبيرا لتعريف الطلبة و تكوينهم في مجال الحقوق و الحريات ليصطدموا بواقع خرق حقوق الإنسان من طرف الكلية التي تدرسها، فيما يشبه مسرحية تراجيدية تختزل كل مظاهر البؤس و التناقض ، وصلت حد ولوج العميد لقاعة الإمتحان و إلقاء كلمة مطولة بعدما شرع الطلبة في تحرير إجاباتهم ، كال خلالها كل أساليب الاستفزاز و الاستصغار للطلبة .

لذلك نسائلكم هل تقبلون، السيد الوزير، وجود مثل هذه الممارسات من طرف عميد الكلية في ظل مسؤوليتكم على تدبير هذا القطاع ؟ و ما الذي ستقومون به لمنع تكرار مثل هذه الممارسات التي تسيء إلى كلية لها رمزيتها و إلى الجامعة المغربية برمتها؟

و ما الذي ستقومون به لإنصاف المعنيين بالأمر؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الإمضاء: أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة

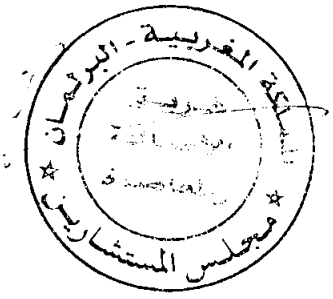

المملكة المغربية
مجلس المستشارين
البرلمان
الحكومة
وزارة
مجلس المستشارين
وارد بتاريخ : 22 أبريل 2016
مسجل تحت رقم : 91